20061215-0001a-2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/أد

الجمعــة ٢٠٠٦/١٢/١٥
نقابة الصحافة-بيروت

## بيان بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن قلب وجعنا المزمن ووجع إنساننا اللبناني، بكل فئاته وانتماءاته، نقف مطولا"، وعلى نفس المسافة من جميع الأطراف، أمام معاني الحقيقة والعدالة والمحاسبة التي تتردد كثيرا" هذه الأيام، لنستنكر تحجيمها وتضييق أطرها.

"مستمرون حتى قيام المحكمة والحقيقة والعدالة، مستمرون": قد تظنّون أن هذه العبارات هي عبارات أهالي المفقودين أو سواهم من ضحايا الحرب، ممن ما زالوا يحملون آثارها في نفوسهم أو أجسادهم أوممتلكاتهم منذ عقود، ممن ما زالوا محل اعتداء متواصل. لكن الواقع أنها ليست كذلك... فهذه العبارات باتت لسان حال الأكثرية الحاكمة، وخصوصا لسان حال أعضائها من أمراء الحرب، في دعمهم اللامحدود لانشاء المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة الشهيد رفيق الحريري وسائر الشخصيّات الذين استشهدوا خلال السنتين الأخيرتين.

بالطبع، أن يتبنّوا ذلك فهذا أمر مشجّع طالما أن محاكمة القتلة مطلب حق. لكن أن يصدر هذا الكلام عن أمراء حرب ما برحوا يتنصّلون من مسؤولياتهم انما يشكل إنذارا مفاده أن عبارة "الحقيقة والعدالة" أصبح لها بالنسبة الى الطبقة السياسية الحاكمة معنيان:
المعنى الأول وهو المعنى الذي يتبنونه والقائل: أن العدالة هي عدالة "الشخصيات"، عدالة القادة وكبار القوم،
وهذا يختلف جوهريا عن المعنى الثاني الذي نتبناه ومفاده أن العدالة التي نطالب بها هي عدالة الناس العاديين في وجه كل مستقو ظالم، وهي عدالة تزداد ضرورة والحاحا كلما قل شأن المظلوم وزادت قوة الظالم.. على اعتبار أن هدف العدل هو أولا نصرة أضعف أبناء المجتمع ضد أقواهم.

فوحدها هذه الازدواجية في المعاني هي التي تجيز لأحد أمراء الحرب أن يعلن نواياه في المثابرة على طلب المحكمة والحقيقة والعدالة في قضايا اغتيال الشخصيات، فيما هو ما زال يفاخر بماضيه دون أي مراجعة ذاتية أو اعتذار، غير عابئ بآلاف ملفات المفقودين والمخطوفين الذين يرجّح اختفاء معظمهم في سجون ميليشياته. فكأنه يقول -وهو بذلك لسان حال كل الأكثرية- أن عدالة المشاهير مطلوبة مهما كان الثمن بخلاف الناس العاديين الذين يجدر طمس قضاياهم ونسيانهم في كل حال، أيا كانت فظاعة الجرم المرتكب ضدهم، حتى لو بلغ حد المقبرة الجماعية. هذا هو فحوى الخطاب الرسمي أيها السادة. هذا هو فحوى الرد الرسمي لما طالبنا به منذ اغتيال الرئيس الحريري بأن تشمل الحقيقة "كل الحقيقة".. وبأن تشمل العدالة والانصاف كل الضحايا دون تمييز.

ونقولها بكل صراحة: هذا الخطاب ليس ظالما فقط، لكنه مهين بكل ما للكلمة من معنى.
فحين يقال رسميا أن قضايا الشخصيات تستأهل كل تضحية بخلاف قضايانا التي يضحى بها في كل حين، وحين يقال أن قضايا الشخصيات لا تنسى بخلاف ضحايانا الواجب نسيانها، فذلك يعني شيئا

2006 12 15-00016-2

واحدا أننا مواطنون درجة ثانية، غير معنيين لا بالمساواة ولا بالعدالة، وتاليا أن هذا الوطن لم يعد وطنا صالحا لجميع أبنائه.

ونحن نستغلّ مناسبة الاعلان العالمي لحقوق الانسان للتّنديد -ليس فقط بالخطاب الرسمي اللبناني- بل أيضا بممثلي العالم المتحضّر في لبنان، ممن يراقبون ويعرفون خير معرفة كيف يعامل أهل المفقودين في بلدنا، وهم يرتادون، رغم ذلك، أمراء الحرب دون أن يرفّ لهم جفن، دون أن يسألونهم أي سؤال أو يقترحون عليهم أي مبادرة تجاه الجرائم التي ارتكبوها. فهل أصبح مفهوم "العدالة" بالنسبة الى العالم المتحضر هو أيضا "عدالة الشخصيّات"، فيما أن صلب واجباته يكمن في التعاطف أولا مع ضحايا الجرائم ضد الانسانية، في وقف المظالم التي ترتكب ضد آلاف أهالي المفقودين، في نصرتهم في معرفة مصائر أقاربهم، في كشف المقابر الجماعية التي بات معروفا ومعلوما أنها تنتشر هنا في كل مكان، وذلك وفقا لما ينص عليه نظام المحكمة الجنائية الدولية؟

وما يزيد الانتهاك خطورة، هو أن طمس قضايانا -ليس هو فقط طمسا للعدالة- بل سماحا باستمرار الاعتداء، سماحا، بل تآمرا، لاستمرار لوعة الانتظار والتساؤل في قلب كل أم أو أب أو زوج أو زوجة أو أخ أو أخت أو ابن أو ابنة.. وهذا ما نربأ السكوت عنه، مهما بلغ حالنا من وهن أو ضعف. بل سنبقى أسئلة اعتراضية في وجه كل المتشدقين بمطالب العدالة لنذكرهم أن قضيتنا، قضية المخطوفين في لبنان، في اسرائيل وفي سوريا وفي أي مكان آخر، هي الامتحان: فإما أن نعرف الحقيقة عن مصير أحبائنا ويصدقون، وإما فان كلامهم ليس سوى خطابة سياسية صرف لا صلة لها بالعدالة.

فالعدالة، كما هو معلوم، لا تستقيم، ولو بحدها الأدنى، إلا بإنصاف الضحايا. الضحايا الذين نشب الظلم أظافره في أحب الناس إلى قلوبهم، وقاسمهم يومهم وسنوات عمرهم.
وسنبقى نطالب بإنصافنا، فكما هو معلوم أيضا، لن يموت حق وراءه مطالب.
بصوت هؤلاء الضحايا نصرخ عاليا: لا يجوز أن تكون العدالة طبقية، طبقوا العدالة على جميع الناس دون تمييز، لنصل معا" إلى السلم الراسخ والأكيد، إلى وطن يتسع لجميع أبنائه.
بالصوت المدوي نقول لا للعودة إلى الحرب التي يتراءى شبحها في هذه الأيام، لا لمزيد من الضحايا، لا لمزيد من المقابر الجماعية.